

"برلمان الطلاب" في الجامعة اليسوعية يجرم العنف ضد المرأة نواب افتراضيون يتعلمون أصول المحاججة والتشريع

جويل رياشي

بدا لافتا امس تحوّل "قاعة غولبنكيان" في حرم هوفلان التابع لجامعة القديس يوسف قبل الظهر "برلمانا افتراضيا" في اطار نشاط نموذجي ينظمه معهد العلوم السياسية في الجامعة للسنة الثامنة تواليا.

واضطلع طلاب المعهد وتلامذة من 26 مدرسة بدور نواب البرلمان فاقروا بالاجماع قوانين تتعلق بالانتخابات النيابية والعنف المنزلي والايجارات، اضافة الى مناقشة قانون منع التدخين.

وبعد اجتماع اللجان البرلمانية لمناقشة اقتراحات القوانين، وكذلك اجتماع مجلس الوزراء، عقدت جلسة عامة ترأستها مديرة المعهد الدكتورة فاديا كيوان التي اكدت ان "الهدف من هذا البرلمان الافتراضي هو اولا اللقاء، وثانيا تبادل المعلومات والمعارف والاطلاع على المواضيع الحيوية، وثالثا التمرن المنهجي على المحاججة". ونصحت الطلاب والتلامذة الراغبين في تخطي الخجل بأن يعززوا ثقتهم بأنفسهم من خلال الاطلاع والتمرين". وتحدثت عن اهمية الـ



(ميشال صايغ)

الدكتورة كيوان متحدثة بين التلامذة والطلاب في برلمانهم.

وفق مقررته التي بحثت في الموضوع. اما في ما يتعلق بمشروع قانون حماية النساء من العنف الاسري، فاكدت التلامذة - النواب انه "قانون مدني بعيد كل البعد من الطوائف" ويهدف الى تجريم العنف الاسري بكل اشكاله، وانشاء قطعة متخصصة بالعنف الاسري لدى قوى الامن الداخلي، اماكن تحريك شكوى العنف الاسري من طريق

احيانا، طالبة من الـ230 شاباً وشابة و"اصحاب وصاحبات المعالي" احترام الوقت المتاح لهم. وكذلك اسدت رئيسة مجلس الوزراء الطالبة في المعهد سلوى اسكندراني بعض النصائح في الخطاب والتوجه الى الوزراء. وبدا لافتا اقرار القوانين الاربعة بالاجماع بحيث اقر مشروع قانون ايجارات العقارات بطريقة "تعزز وضع المالك ولا تظلم المستأجر"،

coach وهي فكرة جديدة أدخلت الى المشروع تمكن الطلاب- النواب من الاستعانة بخبراء من المجتمع المدني لتعزيز معارفهم. وعلقت كيوان على هيمنة العنصر الانثوي على مجلس الوزراء بالقول: "معليش... يا ما ستي الها عند سيدي"، ومازحت الطلاب مؤكدة تفهمها لرئيس مجلس النواب نبيه بري عندما يضطر لضبط المجلس بقساوة

الاخبار، امكان اصدار امر حماية معفى من الرسوم، ابعاد المدعى عليه من المنزل اذا كان وجوده يشكل خطرا على الضحية، استحداث صندوق مالي حكومي او مشترك لمساعدة ضحايا العنف الاسري.

واقترع البرلمان ايضا مشروع تعديل قانون منع التدخين آخذين في الاعتبار مصالح المطاعم من دون القبول بالاضرار الناجمة عن التدخين. وينص القانون على عدم دمج المدخنين بغير المدخنين في المكان نفسه ومنع الزوار تحت الـ18 سنة من دخول الاماكن التي يسمح التدخين فيها مع فرض شروط صحية وفنية لازمة للتهوئة والتصفية تخضع لمراقبة دورية.

اما القانونون الابرز الذي اقترعه النواب الافتراضيون بالاجماع ايضا، علّ "الحقيقيون" يحذون حذوهم، فهو مشروع قانون الانتخابات النيابية على اساس وطني لا طائفي وتخفيض سن الاقتراع الى 18، واشراك المرأة في الانتخابات على اساس الترشح بنسبة 25 في المئة، وكذلك اشراك المغتربين.

joelle.riachi@annahar.com.lb